.....

مبادى العدالة

مبادى العدالة : وهي القواعد التي يستوحيها العقل المصيب والنظر السديد من روح العدل والأنصاف لتعديل احكام القانون وتكملتها بإضافة نص جديد او الغاء النص القديم او تعديله.

ان مبادئ العدالة تغير حكم القانون وتتعرض لنصوصه بالإلغاء او التعديل او الإضافة ، وقد استعمل الأنسان هذه الوسيلة عندما ضعف تمسكه بأديانه البدائية القديمة وزال تقديسه للقوانين المقترنة بها ، فتولدت لديه الجرأة على التعرض لنصوص القانون بالتعديل او الإلغاء او الإضافة.

هذه الوسيلة لاحقة على استعمال الحيلة القانونية وهي تختلف عن الحيلة القانونية حيث انها تغير نص القانون وتبدل حكمه من خلال المساس بنص القانون ، اما الحيلة القانونية فهي تبدل حكم القانون دون ان تتعرض الى نصوصه.

وتشابه مبادئ العدالة بصفتها وسيله مباشره من وسائل تطوير القانون الوسيلة الثالثة وهي التشريع ، فكل من مبادئ العدالة والتشريع يغير نص القانون ويبدل حكمه ، ولكن مبادئ العدالة تختلف عن التشريع في مصدر الزام كل منهما ، فبينما تستمد مبادى العدالة قوتها الملزمة من اعتقاد الناس بضرورتها لتحقيق مصالح المجتمع ومثله العليا، يستمد التشريع قوة لزامه من السطلة التشريعية التي تصدره.

يستوحي العقل مبادئ العدالة من مصالح المجتمع ومثله العليا ومن مفاهيمه عن العدل والحق ، وهذه الأمور متغيره ومتطورة وهي تختلف من مجتمع الى أخر، لذلك ظهرت بصوره مختلفة، حيث انها سميت بقانون الطبيعة عند اليونان، واما الرومان فكانوا يستمدونها من قانون الشعوب ثم من القانون الطبيعي ، اما الإنكليز فهي عندهم تنبع من ضمير الملك، واما الشريعة الإسلامية فأن مصدر مبادى العدالة هو العقل يستوحيها من حكمة التشريع.

قانون الطبيعة عند اليونان : لاحظ اليونانيون ان الكون بما فيه من حيوان ونبات وجماد يسير حسب نظام محدد وقواعد لا تتبدل ، فأعتقدو بوجود قوه عليا تسير الكون، بعضهم اطلق عليها اسم (الطبيعة) بينما نسبها أخرون ال الآلهة. وذهب كل من هؤلاء واولئك الى اعتبار احكام نظام الطبيعة وقانونها عامة واولية وثابتة ، لذلك احلوا هذا القانون في المحل الاول بالنسبة للقانون الذي هو من وضع البشر .

واعتبروا قانون الطبيعة هو صورة للعدل المطلق او القانون الصالح كما سماه افلاطون ، اما ارسطو فقد اسماه بالعدل الطبيعي الذي اعدته الطبيعة ليعم على جميع الناس، بينما قال عن القانون الوضعي أنه العدل التشريعي او العرفي وهو خاص وضعته كل امه لنفسها.

استنتج اليونانيون من ذلك انه على كل مشرع من البشر ان يجعل من القانون الطبيعي مثله الأعلى الذي يسعى الى تشريع قوانينه على منواله او تكون قريبة منه او على الأقل ان

لا تخالفه . واما اذا تعارضت احكام القانون الوضعي مع احكام القانون الطبيعي فأن احكام القانون الطبيعي هي التي تكون واجبة الأتباع كما قال سقراط.

العدالة عند الرومان: استمد الرومان مبادئ العدالة في اول الامر من قانون الشعوب ، ثم بعد ذلك من مفهوم القانون الطبيعي التي نادت بها الفلسفة اليونانية.

١-قانون الشعوب : كان القانون الروماني القديم قد وضع للرومان وحدهم اما الأجنبي فليس له ان يتمتع بالحقوق الا في بلده الاصلي، وبعد ان غير الرومان نظرتهم الى الأجنبي فسمح له بأن يقيم في روما اذا احتمى مؤقتاً بأحد الرومان او خضع له بصوره دائمه كنزيل لديه هذا بصوره فرديه، اما بصوره جماعيه فقد ابرمت روما معاهدات مع المدن الأخرى تقضي بحماية رعايا كل مدينه اذا جاءوا الى المدينة الأخرى ، وادى تطور الحياة الاقتصادية والسياسية في روما الى ان يعترفون الرومان للأجانب بشيء من الحقوق والحماية القانونية . فأنشئت عام ٢٥٢ق.م وظيفة *بريتور الأجانب* ليشرف على تنظيم العلاقات بين الرومان والأجانب او بين الأجانب، وكان لابد لبريتور الأجانب من قانون يطبقه لهذا الغرض ، فأخذ الكثير من أحكام القانون الروماني ولكن بعد ان رفع عنها شكلياتها . وقد اطلق الرومان على هذه المجموعة من الاحكام التي جمعها بريتور الاجانب من هنا ومن هناك أسم قانون الشعوب .

وهكذا اصبح للرومان قانونان :القانون الروماني القديم وقانون الشعوب .

٢-القانون الطبيعي : أستمد الرومان مبادئ العدالة في بادئ الأمر من قانون الشعوب ثم أصبحت مبادئ العدالة منذ القرن الأخير من العصر الجمهوري تنسب الى القانون الطبيعي الذي تأثرت به الفلسفة اليونانية. وذلك لأن الرومان بدأوا يتأثرون بالفلسفة اليونانية التي ذهبت الى وجود قانون الطبيعة. وكان الخطيب شيشرون اول من نقل تلك المفاهيم الى الرومان ،هذا ويرجع سبب لجوء الرومان الى نظرية القانون الطبيعي لأنهم وجدوا ان هذ القانون يختلف عن احكام قانون الشعوب، فالكثير من المبادئ الخلقية التي يمليها القانون الطبيعي لا يقرها قانون الشعوب. بينما يقر قانون الشعوب نظماً قانونيه يرفضها العقل ولا تمت للعدالة بسبب من الاسباب كنظام الرق ونظام الأسر. جاء في كتاب النظم لجستيان " ان الناس جميعاً خلقو احراراً بمقتضى القانون الطبيعي وان الرق والأسر مخالفات لهذا القانون ، ولكنهما تولدا عن الحرب واصبحا جزءً من قانون الشعوب الذي يفرق بين الأحرار والأرقاء والعتقاء خلافاً لقانون الطبيعة الذي جعلهم سواسيه ".

هكذا اقر الرومان منذ اواسط العصر العلمي بوجود ثلاثة قوانين هي:

١_ القانون المدني الروماني وكان خاصاً بالرومان.

٢_ قانون الشعوب ينظم العلاقات بين الرومان والأجانب .

٣_ القانون الطبيعي العام على جميع الناس من أحرار وأرقاء ومن رومان وأجانب .